

دور التخطيط العمراني في حماية البيئة*

GHAOUES Hassina, MA"A",
Département de Droit Public,
Faculté de Droit,
Université Constantine 1, Algérie.

غواس حسينة، أستاذة مساعدة قسم "أ"،
قسم القانون العام،
كلية الحقوق،
جامعة قسنطينة 1، الجزائر.

الملخص:

تقوم التنمية العمرانية المستدامة أساسا على مراعاة البعد البيئي في أدوات التخطيط العمراني، الأمر الذي حاول المشرع الجزائري تبنيه من خلال كل من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي . مكرّسا بذلك فكرة التوفيق بين قواعد حماية البيئة وقواعد التهيئة والتعمير.

إذ يتجلى إهتمام هذه الأدوات بحماية البيئة، من خلال سعيها إلى وضع قواعد تتعلق بتخصيص الأراضي وضبط التوسع العمراني بما يحافظ على البيئة من التدهور والتلوث، وكذا من خلال وجوب استشارة الهيئات المكلفة بالبيئة وإشراك كل من المواطن والجمعيات البيئية في إعدادها. إلا أنّ الواقع البيئي المتدهور الذي تعرفه جل مدننا وما تشهده المناطق الحساسة من اعتداءات عليها، يعكس عدم قدرة هذه الأدوات في وضعها الحالي على التكفل الحقيقي بقضية حماية البيئة.

الكلمات المفتاحية :

حماية البيئة، التنمية العمرانية المستدامة، التخطيط العمراني المستدام، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي.

* تمّ استلام المقال بتاريخ 2016/04/06 وتمّ تحكيمة بتاريخ 2017/05/08 وقُبل للنشر بتاريخ 2017/12/10.

The Role of the Planning Urban in the Protection of the Environment

Abstract:

The sustainable urban development is essentially based on the respect of the environmental dimension in the urban planning tools; the Algerian legislator has tried to borrow this matter by the directive urban planning, and the occupation and land use planning. So as he has consecrated the idea to create an harmony between the environmental protection rules and the urban planning rules.

The interest of these tools to protect the environment appears thanks to the elaboration of rules concerning the earth specification and the limitation of the peopling extension in order to conserve the environment from degradation and pollution, also the obligation to consult the organisms in charge of the environment and to participate the citizen and the environmental associations to elaborate them. However the degraded environmental reality which exists in the majority of our towns and the aggressions happening in the sensible regions reflect the incapacity of these tools in its actual situation to take real charge of the protection of the environment affair.

Keywords:

The protection of the environment, the sustainable urban development, the continual planning, directive urban planning, and the occupation and land use planning.

Le rôle de la planification urbaine dans la protection de l'environnement

Résumé:

Le développement urbain durable est basé essentiellement sur le respect de la dimension environnementale à travers les outils de planning urbain que le législateur Algérien a tenté d'adopter : le plan directeur de l'aménagement et d'urbanisme (PDAU) et le plan d'occupation des sols (POS). Une harmonie entre les règles de la protection de l'environnement et les règles de l'aménagement et de l'urbanisme s'est alors imposée. Ces instruments de protection de l'environnement permettent la mise en place de règles concourant à faire participer la société civile dans la protection de l'environnement.

Mots clés :

Protection de l'environnement, développement urbain durable, planification urbaine durable, plan directeur de l'aménagement et d'urbanisme, plan d'occupation des sols.

مقدمة

أضحت البيئة تكتسي أهمية متزايدة ودورا متصاعدا في قانون العمران، الذي يعدّ بمثابة التشريع الذي يضبط العملية التخطيطية والتصميمية للتجمعات البشرية، وينظم علاقة الانسان ببيئته المكانية، على اعتبار أنّ مستقبل الحياة في المدن واستمراريتها مرتبط أساسا بتحقيق التوازن بين البيئة والنمو العمراني.

لاسيما وأنّ معظم المدن الحديثة تعاني مشاكل بيئية معقدة، تؤول بالأساس إلى قصور في تطبيق أسس التخطيط العمراني السليم. هذا الأخير الذي يفرض على المخططين مراعاة المعايير البيئية عند صياغة الخطط العمرانية، كاختيار مواقع المناطق السكنية بالبعد عن المناطق الصناعية وعن مناطق المخاطر الطبيعية والتكنولوجية، وعن جميع مصادر تلويث البيئة، مع الحفاظ على البعد الأخضر بداخلها بإنشاء الحدائق والمساحات الخضراء، دون إهمال جانب الجمال المعماري لإيجاد تناسب وتجانس بين البيئة المشيدة والبيئة الطبيعية. في هذا السياق حاول المشرع الجزائري على غرار باقي التشريعات التكفل بشروط التخطيط

السليم، من خلال تبني فكرة إدماج الأبعاد البيئية ضمن أدوات التخطيط العمراني، مكرّساً بذلك فكرة التوفيق بين قواعد تبدو متناقضة ألا وهي قواعد حماية البيئة وقواعد العمران.

مما يقودنا إلى طرح الاشكالية التالية: ما هي المكانة التي أولاها المشرع للبيئة ضمن أدوات التخطيط العمراني المنظمة للمجال العمراني، باعتبارها الأدوات الفعلية المجسدة لقانون العمران على أرض الواقع وما هي المظاهر التي تعكس ذلك؟ للإجابة على هذه الاشكالية: ارتأينا أن نتطرق إلى أدوات التخطيط العمراني المعتمدة في التشريع الجزائري كآليات لحماية البيئة (أولاً) والاطلاع على مظاهر تجسيد البعد البيئي ضمن هذه الأدوات (ثانياً).

أولاً: أدوات التخطيط العمراني آليات لحماية البيئة

باستقراء المادة الأولى من قانون 29/90¹ المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم بموجب القانون 05/04، يظهر اهتمام المشرع بإدراج البيئة ضمن أدوات التخطيط العمراني المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي، من خلال نصها على أن هذا القانون يهدف إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير، وتكوين وتحويل المبنى في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي والموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة، ووقاية المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي على أساس إحترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية. أي أن حماية البيئة تعدّ من الاعتبارات الرئيسية للمخططات العمرانية، وهذا ما أكد عليه قانون 10/03² من خلال تبني مبدأ الإدماج الذي يعني دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية، لأنّ من متطلبات التنمية العمرانية المستدامة تحقيق التوازن بين متطلبات حماية البيئة والمخطط العمرانية. وعليه سنتطرق إلى حماية البيئة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (أ) وضمن مخطط شغل الأراضي (ب).

أ. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أداة لتأطير التوسع العمراني وحماية البيئة

تطرق المشرع الجزائري للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بموجب قانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير في مواده من المادة 16 إلى المادة 30 والنصوص التطبيقية له، لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 177/91³ المعدل والمتمم بدوره بموجب المرسوم التنفيذي رقم 317/05⁴. حيث يندرج هذا المخطط في إطار التخطيط المحلي للتهيئة والتعمير ويرتكز على توزيع الصلاحيات ما بين الدولة، الولاية، البلدية وبين مختلف أجهزة الدولة والمؤسسات وفقاً لمبادئ اللامركزية وعدم التركيز طبقاً للتوجيهات الأساسية لتهيئة الإقليم

المستخلصة من آليات أعلى⁵ مثل:المخطط الوطني لتهيئة الإقليم(S.N.A.T)، المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم(S.R.A.T) ومخطط تهيئة الولاية (P.A.W)⁶ إعمالاً لمبدأ المطابقة الذي يقصد به أنّ القاعدة الدنيا تحترم القاعدة العليا. هذا ما أكدته المادة 16 والمادة 31 من قانون 29/90 على غرار المشرع الفرنسي الذي نص على أنّ محتوى مخططات التهيئة يكون متوافقاً مع التوجيهات الإقليمية للتهيئة وفي حالة غيابها مع قوانين التهيئة والتعمير⁷. يتم من خلال هذا المخطط ضمان تنفيذ السياسة العامة التي تنتهجها الدولة لتوجيه التوسع العمراني من جهة، والحفاظ على البيئة من جهة أخرى، وعليه سنتطرق إلى التعريف بهذا المخطط وبيان أهدافه، إعداده وكيفية المصادقة عليه وتوضيح دوره في مجال حماية البيئة.

1. ماهية وأهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

1.1. تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU): المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية أخذاً بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي⁸.

يعدّ وسيلة جديدة للتجمع الحضري داخل إطاره البيئي، ويراعي جوانب الانسجام بين جميع المراكز الحضرية المجاورة⁹.

فضلاً عن كونه الأداة القانونية الرئيسية للتخطيط الطويل المدى من 15 إلى 20 سنة، يعدّ أيضاً أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يحدّد التوجيهات العامة في الميدان الفلاحي، الصناعي والسياحي ويشكّل تحديناً للمخطط العمراني التوجيهي (PUD).

فهو مخطط توجيهي يوجه التهيئة وتوسع التجمعات السكانية، ويشكّل دليلاً لتسيير المجال العمراني موضوعاً في يد المسيرين المحليين ووثيقة تقديرية مستقبلية للتنبؤ، يشمل تقدير الاحتياطات في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

يتضح موضوع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، بتحديد التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب البلدية أو مجموعة البلديات، وهذا بتقسيم إقليمها إلى أربع قطاعات هي: القطاعات المعمرة، القطاعات المبرمجة للتعمير، قطاعات التعمير المستقبلية والقطاعات غير القابلة للتعمير¹⁰. وكذا تحديد توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية، مع توضيح مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها.

2.1 أهدافه : يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إلى تحديد التوجيهات الأساسية لتهيئة مجال البلدية أو البلديات المعنية، انطلاقاً من التوجيهات العامة التي تقدمها أدوات التهيئة الإقليمية، اعتماداً على مخططات التنمية وتحديد شروط عقلنة استعمال

المجال والاستغلال العقلاني والأمثل للموارد الاقتصادية. كما يبين آجال إنجاز مخططات شغل الأراضي ومناطق التدخل على النسيج العمراني. ويسعى إلى تحديد المناطق التي تتطلب حماية خاصة كالمواقع والمناظر والمحيطات الحساسة، ويحدد توقعات التعمير ويضبط قواعده¹¹ إضافة إلى حفاظه على البيئة، وعلى الأوساط الطبيعية والتراث الثقافي والتاريخي وعلى النشاطات الفلاحية.

2. إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه : أوجب المشرع على كل بلدية أو أكثر أن تغطي بمخطط توجيهي للتهيئة والتعمير ، يتم إعداده بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وفقا للمادة 24 من قانون 29/90 المعدل والمتمم من أجل التحكم في التنمية ويهدف صياغة صورة مجالية تسمح بتطبيق سياسة عامة على إقليمها. يتم إعداده بموجب المادة 2 من المرسوم التنفيذي 177/91 المعدل والمتمم عن طريق مداولة من المجلس أو المجالس الشعبية البلدية المعنية، بحيث تتضمن هذه المداولة مايلي :

-التوجهات التي تحددها الصورة الإجمالية وكيفية تنميتها.

-كيفية مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات في إعداده.

- القائمة المحتملة للتجهيزات ذات المنفعة العمومية، حيث يتكفل المخطط ببرامج الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات والمصالح العمومية.

تبلغ هذه المداولة للوالي المختص إقليميا وتخضع للنشر مدة شهر كامل بمقر المجلس الشعبي البلدي، لعرض المشروع للتشاور واستشارة العديد من الإدارات. وتتم المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على ثلاث مستويات عملا بأحكام المادة 27 من القانون 29/90 حسب الحالة وتبعا لأهمية البلديات كما يأتي:

- بقرار من الوالي بعد أخذ رأي المجلس الشعبي البلدي والبلديات المعنية التي يقل عدد سكانها عن 200.000 ساكن.

- بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعمير والوزير المكلف بالجماعات المحلية بعد استشارة الوالي المعني للبلديات التي يفوق عدد سكانها 200.000 ساكن ويقل عن 500.000 ساكن.

- بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتعمير بالنسبة للبلدية أو البلديات المعنية والتي يكون عدد سكانها 500.000 ساكن فأكثر.

3. دور المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في حماية البيئة : يتجسد الإهتمام البيئي ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من خلال الرؤية الإستراتيجية والإستراتيجية للمجالات العمرانية، إذ يقسم المجال إلى عدة قطاعات : قطاعات معمرة، قطاعات مبرمجة للتعمير على المدى القريب، المتوسط والبعيد وقطاعات غير قابلة للتعمير اعتمادا على مبدأ النطاقات (le zonage). وكذا من خلال تميزه بالأفق التصوري والتقديري للمجال المحلي،

مما يجعل منه أهم وسيلة لحماية البيئة الطبيعية والحيلولة دون تدهور البيئة الحضرية العمرانية وتقهقر إطار الحياة بها، توافقا مع مفهوم التنمية المستدامة التي تعدّ المحافظة على الأوساط البيئية إحدى ركائزها الأساسية.

يرز دوره في حماية البيئة أيضا في كونه لا يهتم بالتهيئة العمرانية داخل حدود المخطط العمراني للتجمع الحضري فقط، بقدر ما يتناول التجمع الحضري داخل إطاره الطبيعي والبيئي، وينظم العلاقات بينه وبين باقي نقاط الوسط الأخرى الموجودة على المستوى المحلي والإقليمي، ويراعي جوانب الانسجام والتناسق بينه وبين جميع المراكز الحضرية المجاورة¹².

كما يتضح من خلال استقراء أهدافه المذكورة أعلاه، أنه لا يقتصر على تحديد المناطق التي يمكن تعميمها حسب ما يقتضيه النسيج العمراني، بل يهدف أيضا إلى تحديد المناطق الواجب حمايتها بيئيا من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، النشاطات الفلاحية والمناظر وحماية المناطق ذات التراث الثقافي والتاريخي كالحفريات والآثار التاريخية. كما يمثل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الوثيقة المرجعية لكل أعمال التدخل في العقار، فهو المقسم للعقارات على تراب البلدية. لذلك فإنه يتطلب معرفة الأملاك العقارية وطبيعتها، سواء كانت حضرية أو صناعية ومعرفة طرق استعمالها تفاديا للنمو العمراني العشوائي والاستغلال اللاعقلاني للأملاك العقارية للبلدية بغرض توفير الاحتياطات الأساسية داخلها. بالتالي فهو وسيلة للحفاظ على مكّون أساسي للبيئة ألا وهو الأرض بصفتها من الموارد المحدودة القابلة أو غير قابلة للتجديد، والمحمية من أشكال التدهور والتلوث وفقا لما نصت عليه المادة 59 من قانون 10/03.

مما سبق يتضح أنّ المشرع الجزائري أولى اهتماما بالغا للبيئة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حيث يسعى إلى تحقيق التنمية العمرانية في إطار احترام الأوساط البيئية.

ثانيا: مخطط شغل الأراضي وسيلة تفصيلية لحقوق البناء وحماية البيئة

نظرا للنقائص الخطيرة التي عرفتها المدن على مستوى التحكم في التهيئة الجزئية، أدى إلى الإحساس بحاجة ماسة إلى آلية تنظيمية للتعمير، تسمح بخلق ربط بين المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتوجهاته الكبرى وقرارات التعمير على المستوى المحلي¹³، تتمثل هذه الآلية في مخطط شغل الأراضي الذي نص عليه المشرع الجزائري في قانون التهيئة والتعمير، وعلى وجه التحديد في "القسم الثالث" من "الفصل الثالث" الذي جاء بعنوان التهيئة والتعمير¹⁴. أما التفصيل فقد جاء به المرسوم التنفيذي رقم 178/91¹⁵ المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 318/05¹⁶. وعليه نتطرق إلى تعريف مخطط شغل الأراضي، أهدافه، كيفية إعداده ودوره في حماية البيئة.

1. تعريف مخطط شغل الأراضي (POS): عرف المشرع الجزائري مخطط شغل الأراضي على النحو التالي: "هو ذلك المخطط الذي يحدد بالتفصيل وفي إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق استخدام الأراضي والبناء عليها"¹⁷. يتضح من خلال هذا التعريف أن مخطط شغل الأراضي هو أداة من أدوات التعمير يغطي في غالب الأحيان تراب بلدية كاملة، تحدد فيه وبصفة مفصلة قواعد وحقوق استخدام الأراضي والبناء في إطار احترام القواعد التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير. يجب إنجازه على صعيد البلدية من أجل توجيه وتنظيم استعمال الأرض طبقاً لأحكام القانون 29/90 المعدل والمتمم.

يعدّ بمثابة الوثيقة الأساسية التي تحتكم إليها البلدية في ميدان تنظيم العقار، لأنه ينظم وبالدفقة المطلوبة شروط استعمال الأرض وشغلها. كما يشكّل أداة يمكن من خلالها تحديد الشكل الحضري لكل منطقة، من خلال تنظيم حقوق البناء على الأراضي وكذا تبيان كيفية استعمالها، لاسيما فيما يتعلق بنوع المباني المرخص بها وحجمها ووجهتها وحقوق البناء المرتبطة بملكية الأراضي والارتفاقات المقررة عليها، والنشاطات المسموح بها إلى غيرها من التوجيهات الأساسية¹⁸. يكتسب هذا المخطط قوة القانون، يكون قابلاً للمعارضة أمام الغير ويشكل مرجعاً تنظيمياً للسلطات العمومية المحلية، تمنح على أساسه القرارات العمرانية.

2. أهداف مخطط شغل الأراضي: تتمثل أهداف مخطط شغل الأراضي فيما يلي¹⁹:

- تحديد بصفة مفصلة الشكل الحضري بالنسبة للقطاع أو القطاعات المعنية، حقوق البناء واستعمال الأراضي،
- تعيين الكمية القصوى والدنيا المسموح بها في البناء المعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية المبنية خارج البناء أو بالمتر المكعب من الأحجام، و أنماط البناءات المسموح بها واستعمالاتها،
- يضبط المظهر الخارجي للبناءات،
- تحديد المساحات العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة، وكذا تخطيطات وميزات طرق المرور،
- تحديد الارتفاقات،
- تحديد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها،
- تعيين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها.
- بيان خصائص القطع الأرضية،

- بيان موقع المباني بالنسبة إلى الطرق العمومية وما يتصل بها، و موقع المباني بالنسبة إلى الحدود الفاصلة،
- تحديد إرتفاع المباني والمظهر الخارجي،
- بيان موقف السيارات أو المساحات الفارغة والمغارس،
- تحديد نوع المنشآت والتجهيزات العمومية وموقعها وتحديد الطرق والشبكات المختلفة التي تتحملها الدولة، كما هو محدد في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذلك آجال إنجازها.

أضاف التعديل الوارد في القانون 05/04 بعض الأهداف الأخرى التي يرجى تحقيقها، من خلال إعداد مخطط شغل الأراضي كتحديد الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو تلك المعرضة للانزلاق، والتي تخضع لإجراءات تحديد أو منع البناء²⁰. ومن الأهداف ما يمكن استخلاصها أيضا في التنظيم مثل بيان المنافذ والطرق وكيفية وصول الشبكات إليها²¹.

يهدف أيضا إلى جعل مختلف قرارات التعمير الفردية موافقة لأهداف وتوجيهات المشروع البلدي المحتوى في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وفيه تلتقي مصالح الأفراد وإرادة الجماعات المحلية، فيرشد الأفراد إلى ما هو مرخص به وما هو ممنوع ويدلهم على الشروط الأساسية وخصائص التعمير والبناء، لهذا فهو يحدد بالتفصيل وكما يدل عليه اسمه صعوبات شغل الأراضي.

3. إعدادها: تسند عملية إعداد مشروع مخطط شغل الأراضي إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية وتحت مسؤوليتهم، عن طريق مداولة وفقا لنص المادة 2 من المرسوم التنفيذي 178/91 المعدل والمتمم، تتوج هذه العملية بقرار إعداد المخطط. كما تتضمن المداولة تذكيرا بالحدود المرجعية لمخطط شغل الأراضي الواجب إعدادها، وفقا لما حدده المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المتعلق به وبيان لكيفيات مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات. تبلغ المداولة للوالي المختص إقليميا وتنشر بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني لمدة شهر كامل. ثم يحدّد قرار ترسيم الحدود بموجب قرار من الوالي أو بقرار من الوزير حسب الحالة وفقا لما نصت عليه المادة 12 من قانون التهيئة والتعمير 29/90.

4. دور مخطط شغل الأراضي في حماية البيئة: لمخطط شغل الأراضي دور في حماية البيئة يتجلى في المحافظة على الجانب الجمالي العمراني البيئي، يظهر ذلك من خلال استقراء شامل لأهدافه المذكورة سابقا، وفي الحرص على ضمان الرونق الجمالي للبيئة العمرانية، لاسيما من خلال تحديد القواعد المنظمة للشكل العمراني والهندسي للبنىات²²، واحترام مختلف

المعاملات العمرانية (cos معامل شغل الأرض/ ومعامل ما يؤخذ من الأرض ces) وتحديد حجم البناء وارتفاعها ولونها ونوعية المواد المستعملة، ومن خلال التأكيد على حماية المواقع الثقافية والأماكن العمومية والمساحات الخضراء داخل الوسط الحضري²³. حيث تؤكد المادة 31 من قانون التهيئة والتعمير في هذا السياق، على أنّ مخطط شغل الأراضي يحدد حقوق استخدام الأرض والبناء ومن ضمنها المساحة العمومية والمساحات الخضراء، كما تضع المادة 20 من نفس القانون تصنيفا واضحا للمساحات الخضراء، يبرز الأنماط التالية: مساحات خضراء، حدائق وفساحات وغابات حضرية أما المرسوم التنفيذي 178/91 فيلزم في مادته 18 بوضع لائحة تنظيم تتضمن شروط شغل الأرض المرتبطة بالمساحات الفارغة والمغارس .

يسعى هذا المخطط إلى حماية المساحات الحساسة والمناظر والمواقع، ويعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها ضمانا للمحافظة على البيئة وحمايتها، كما يعمل على تنظيم العقار الصناعي، ويأخذ في الحسبان الإجراءات الضرورية والطرق الصحيحة لحماية البيئة والتخلص من النفايات أثناء تنظيم هذا النوع من العقار²⁴. كما يضع استثناءات على قابلية البناء في المناطق الحضرية حماية لبعض الفضاءات الطبيعية. يحدّد مخطط شغل الأراضي أيضا مجموعة القواعد المتعلقة بإقامة البناء وشروط شغل الأراضي، من خلال جملة الارتفاقات التي تثقل العقار مما يؤدي إلى انسجام في البناء، من حيث مظهرها الخارجي مما يحسّن من صورة البيئة العمرانية المشيدة . من خلال ما سبق نرى أنّ هذا المخطط يعدّ وسيلة قانونية محلية لحماية البيئة .

ثالثا: مظاهر تجسيد البعد البيئي في أدوات التهيئة والتعمير

تعتبر أدوات التهيئة والتعمير وسائل قانونية لتنظيم المجال العمراني، وعقلنة استعماله يتجسد إدراجها للبعد البيئي من خلال عدة مظاهر منها ضرورة القيام بعملية التقييم البيئي لهذه الأدوات (أ) استشارة الهيئات المكلفة بحماية البيئة (ب) مع ضرورة إشراك الجمعيات البيئية والمواطنين في إعدادها (ج).

أ. التقييم البيئي لأدوات التخطيط العمراني: إنّ التقييم البيئي آلية قانونية فعلية لكشف مدى مراعاة البعد البيئي في أدوات التخطيط العمراني. حيث يدمج هذا التقييم المسألة البيئية في إعداد المخططات والبرامج ويعدّ تقنية وأداة ناجعة من أجل المراقبة والمتابعة لتقدير السياسات العامة العمرانية. كما يعدّ من الوسائل الفعالة التي تساهم في عقلنة استعمال المجالات العمرانية، ويمكن أن نصنّفه على أنّه سبيل من سبل تقييم الآثار البيئية التي تطبق على السياسات والمخططات والبرامج، حيث يشجّع هذا الإجراء المشاركة الفعالة

عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ويعمل على ترشيد تقييم المشاريع لجعلها أكثر تناسقا وقبولا اجتماعيا²⁵.

تهدف عملية التقييم البيئي للمشاريع إلى حماية الصحة العامة والبيئة من أخطار الأنشطة والأعمال التي قد تضر بالبيئة الطبيعية، وإيجاد الحلول المناسبة للحد من التلوث، والمحافظة على الموارد الطبيعية، من خلال مراعاة الاعتبارات البيئية والمعايير الايكولوجية أثناء التخطيط والتصميم والتنفيذ والتشغيل للمشاريع التنموية المختلفة، ذلك من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي ألا وهو التوازن الايكولوجي. تدار هذه العملية تحت مسؤولية الجماعات المحلية التي تتولى إعداد وثائق التعمير بمساعدة المصالح غير الممركزة للدولة، التي يمكن لها في إطار مهمة التعاون التقني أن تساعد المنتخبين المحليين على القيام به في أحسن الظروف، بمرافقتهم على عقد الطلبات العمومية واختيار مكاتب الدراسات المتعددة التخصصات وبالإشراف على الدراسات المقرر إجراؤها²⁶.

في إطار التقييم البيئي للمشاريع العمرانية، نص المشرع الفرنسي من خلال التقرير التوجيهي لأدوات التهيئة والتعمير على تحليل الوضع القائم للبيئة ل'état initial de l'environnement وتقييم التوجهات العمرانية وتأثيراتها على البيئة، من خلال تنظيم هرمي للرهانات البيئية الخاصة بمنطقة معينة وتوجيه القرارات المتخذة في مجال التهيئة والتعمير، وعرض هذا التحليل البيئي لاستشارة الجمهور. بعد أن يتم إعداده بناء على المعلومات المتوفرة عن طريق الجرد والدراسات القطاعية والعقارية (حول المخاطر الطبيعية الكبرى، المناظر، التراث المبني والطبيعي، التنوع البيولوجي، المضار السمعية...) وإستنادا إلى الوثائق المعتمدة في تهيئة الإقليم وكذا المعلومات التي يقدمها مختلف الشركاء المساهمين في إعداد وثائق التعمير. أما في الجزائر وبالرغم من أهمية ونجاعة التقييم البيئي، إلا أنه يسجل غياب تام لعمليات التقييم لحالة البيئة من طرف الهيئات المختصة في إعداد هذه الأدوات، حيث لم ينص بصراحة على ضرورة وجود وثيقة خاصة بتقييم وتحليل الأوضاع البيئية ضمن الوثائق المكونة لأدوات التهيئة والتعمير، وإن أشارت المادة 17 من المرسوم التنفيذي 177/91 إلى المساحات والمناطق المطلوب حمايتها، فقد أسقطت نفس المادة تشخيص الوضعية البيئية في تحليل الوضع القائم عند الإقدام على العمليات العمرانية.

إنّ الهدف الرئيسي من عملية التقييم البيئي، هو إدراج قضايا البيئة والتنمية المستدامة عند اتخاذ القرارات الهامة في مجال السياسة العامة العمرانية، وجعل فاعلي القرار أكثر وعيا بالآثار البيئية للمخططات والبرامج العمرانية، إلا أنّها لا تلقى الأهمية الكافية من قبل التشريع العمراني الجزائري.

ثانيا: وجوبية استشارة الهيئات المكلفة بحماية البيئة

أخضع القانون إعداد أدوات التهيئة والتعمير للاستشارة الواسعة للهيئات المعنية، سواء أكانت بصورة وجوبية أم اختيارية، محاولا إشراك الجميع وإعلامهم بإعدادها من أجل حماية وتثمين الموارد البيئية قبل المصادقة عليها قانونا. فبالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أكد قانون التعمير على ضرورة الاستشارة الوجوبية لكل الإدارات العمومية أو المصالح التابعة للدولة، والمكلفة على مستوى الولاية بالتعمير، الفلاحة، التنظيم الاقتصادي، الري، النقل، الأشغال العمومية، المباني والمواقع الأثرية والطبيعية، البريد والمواصلات وكل الهيئات والمصالح العمومية المكلفة على مستوى الولاية بتوزيع الطاقة، النقل، المياه²⁷. ولديهم مهلة 15 يوما ابتداء من استلام الرسالة للإفصاح عن إرادتهم في المشاركة في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

تحدد قائمة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح والجمعيات التي طلب استشارتها بشأن مشروع المخطط بموجب قرار، ينشر هذا القرار لمدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية ويبلغ للإدارات العمومية، الهيئات، المصالح العمومية، الجمعيات والمصالح التابعة للدولة على المستوى المحلي.

تمنح لهذه الهيئات مهلة 60 يوما لإيداع ملاحظاتها وآرائها حول مشروع هذا المخطط بطريقة صريحة ومكتوبة، وإذا لم تجب خلال هذه المهلة عد رأيا موافقا²⁸ بانقضاء مهلة 15 يوما، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية بإصدار قرار إداري آخر يحدد بموجبه قائمة الإدارات العمومية، الهيئات والمصالح العمومية التي طلب استشارتها ووافقت على ذلك.

ينشر هذا القرار بمقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية لمدة شهر كامل، ليتسنى للمؤسسات والهيئات العمومية الإطلاع على القرار القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من أجل المشاركة.

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية بإبلاغ كل من رؤساء الغرف التجارية، الغرف الفلاحية، رؤساء المنظمات المهنية ورؤساء الجمعيات المحلية كتابيا بالقرار القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير²⁹.

لقد أضاف التعديل الوارد في المرسوم التنفيذي رقم 318/05 وكذا المرسوم التنفيذي رقم 317/05 كل من المصالح التابعة للدولة المكلفة بالبيئة، التهيئة العمرانية والسياحة³⁰ كجهات تستشار وجوبا عند إعداد المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي، وهذا يدل على توسيع الجهات الواجب استشارتها والتي لها صلة مباشرة بحماية البيئة، مما يسمح بمراقبة أكبر مدى توفر الشروط القانونية الواجب توافرها في البرامج

والمخططات العمرانية، كالشروط المتعلقة بمدى محافظتها على المساحات الخضراء والمساحات العمومية والتجهيزات الترفيهية كفضاءات للاسترخاء، ومدى توافر شروط النظافة والصحة العمومية، مما يعكس وبوضوح تطلع المشرع لمراعاة البعد البيئي ضمن أدوات التهيئة والتعمير، خاصة من خلال جعل استشارة تلك الجهات على سبيل الوجوب وليس على سبيل الاختيار.

ثالثاً: إشراك المواطن وجمعيات حماية البيئة في إعداد مخططات التعمير

حرصاً من الدولة على مبدأ المشاركة، المشاورة والتنسيق نظراً لأهميته في الارتقاء بمستوى ومردودية أدوات التهيئة والتعمير، فقد تم التأسيس لآليات واعدة للتشاور الواسع والمشاركة المكثفة لكل الفاعلين بصورة ناجعة ومنظمة³¹. ذلك لأن أخذ البيئة في الحسبان عند إعداد أدوات التهيئة والتعمير، يهدف إلى حماية الأنظمة البيئية والصحة البشرية الذي أصبح انشغال معظم المجتمعات، مما يتطلب مسار تشاركي للجمهور³². فمن غير الممكن تسيير مدننا دون الاهتمام بالمطالب والاحتياجات الاجتماعية للسكان، أو دون إشراكهم في تصميم الحلول واقتراح البدائل التي تتعلق بواقعهم المعيشي، والبيئي. كما أنه لا سبيل إلى التسيير المستديم للعمران دون انتظام المواطن في إطار جمعيات كهيئات للدفاع عن مصالحه العمرانية والبيئية، أو بانعدام مشاركته كفرد في النشاطات المتعلقة بهذا المجال. إن المشاركة المفيدة هي تلك التي تبدأ منذ التخطيط بنشر الخطط ذات العلاقة الوطيدة بحياة السكان كالأماكن العمومية والحدائق العامة ومرافق الترفيه والمساحات الخضراء، ذلك لأن حماية البيئة هي حق ومسؤولية للجميع للتعبير عن آرائهم في المشاريع المضرة بالبيئة، فمشاركة الجمهور في مسار اتخاذ القرار البيئي من شأنها إعطاء شرعية أكثر للقرار النهائي، ومن شأنها التقليل من النزاعات البيئية المعروضة أمام القضاء.

يتم إشراك المواطن والجمعيات التي يعنى موضوعها بحماية البيئة في صياغة وإعداد أدوات التهيئة والتعمير، من خلال إجرائين هما: التحقيق العمومي البيئي والإشهار الواسع للمشاريع العمرانية من أجل الإعلام.

1. التحقيق العمومي البيئي: يعدّ التحقيق العمومي أقدم إجراءات الإعلام التي كانت تشكل نزع الملكية³³، فهو إجراء يهدف إلى إخضاع العملية المتوقعة إلى امتحان عمومي، من أجل تحقيق الديمقراطية الإدارية، ويعتبر موضوع تهيئة المجال من بين المواضيع المفضلة لإشراك المواطنين والجمعيات في اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية البيئة³⁴. أما التحقيق العمومي في المجال البيئي فهو صورة من صور مشاركة الجمهور وإشراكه في المشاريع العمرانية، حيث يتبنى رئيس المجلس الشعبي البلدي المشروع التمهيدي للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، عن طريق مداولة الاعتماد ولإطلاع الرأي العام عليه يقوم بعرض المشروع للتحقيق العمومي

خلال مدة 45 يوما بالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وخلال 60 يوما بالنسبة لمخطط شغل الأراضي³⁵ لتمكين السكان من إبداء آرائهم وملاحظاتهم حوله، يكون ذلك بموجب قرار إداري يتخذ من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية لبيان ما يأتي³⁶:

- تحديد المكان أو الأماكن التي يمكن فيها إجراء الاستشارة.
- تعيين المفوض المحقق أو المفوضين المحققين.
- يبين تاريخ انطلاق مدة التحقيق وتاريخ انتهائه، علما أنّ التحقيق يخضع لمدة 45 يوما.
- يحدد كفاءات إجراء التحقيق العمومي.

ثم ينشر هذا القرار بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية طوال مدة التحقيق العمومي، وتبلغ نسخة منه للوالي المختص إقليميا³⁷ كما يتعين على رئيس المجلس الشعبي البلدي أن يفتح سجلا خاصا مرقما من طرفه وموقعا من قبل المفوض المحقق، يسجل فيه يوما بيوم الملاحظات والاعتراضات المكتوبة المتعلقة بإعداد هذا المخطط. بانقضاء مهلة 45 يوما يقفل محضر التحقيق بعد توقيعه من قبل المفوض المحقق، حيث يقوم هذا الأخير خلال مهلة 15 يوما الموالية بإعداد ملف كامل عن التحقيق والنتائج المتوصل إليها، يحوِّله مباشرة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية³⁸. يمكن هذا الإجراء البلدية من تطوير مشروعها المبدئي بالاعتماد على الحلول المبتكرة والعمل على بلوغ الأهداف العامة في المجال الأيكولوجي.

إنّ هذا التحقيق يجب أن يمثل مجالا أوليا للتعبير عن تطلعات المواطنين حول المشاريع، والتوسعات العمرانية، ومختلف العمليات المزمع إنجازها في هذا المجال كما يمكن القاطنين بالمناطق المعنية بهذه الأدوات من إبداء آرائهم وملاحظاتهم واعتراضاتهم إن وجدت، حتى فيما يتعلق بالجانب البيئي إذا ما أضرت هذه المشاريع بهذا الجانب.

تعدّل مشاريع المخططات عند الاقتضاء لكي تؤخذ بعين الاعتبار هذه التحقيقات، إلا أنّ هذه الأخيرة تشوبها بعض النقائص. تتمثل هذه النقائص في مدى إلزامية المشاركات المحصل عليها حيث لا تتمتع الآراء المتحصل عليها من الجمهور بأي أثر قانوني، أي أنّه لا يمكن إلزام الإدارة بالأخذ بها، وبذلك فهي مأخوذة على سبيل الاستئناس والحصول على معلومات دقيقة³⁹. كما أنّ محافظ التحقيق غير ملزم بالملاحظات التي يقدمها الجمهور، فيمكن أن يقتنع بهذه الملاحظات أولا يقتنع بها، وفي النهاية يقدم تقريره بناء على ما يقتنع به هو وليس بناء على الآراء المخالفة للجمهور. فكان أولى بالمشروع أن يلزم المحافظ المحقق بآراء الجمهور المعبر عنها بالأغلبية لرفض إنجاز المشروع المزمع إنجازها والمخل بالبيئة، وبالتالي لا

يساهم هذا الأخير في إتخاذ القرارات البيئية بصورة فعالة ولا يرقى حتى إلى درجة مساعد على اتخاذ القرار أو شريك في صناعته، وبالتالي يبقى التحقيق العمومي مجرد رأي عمومي فقط يمكن للإدارة الأخذ به أو العزوف عنه.

2. الإشهار الواسع للمشاريع: تمكيننا للمواطنين من الحصول على المعلومات حول وضعية مدينتهم، تطويرها وأفاق بيئتها وضمنا لمبدأ الشفافية الذي يعدّ أحد مبادئ الحكم الرشيد في حالة وضع مشاريع تضر بالبيئة في الحال أو في المستقبل، توجّب إخضاع هذه الأدوات لأوسع إشهار في الأمكنة المخصصة عادة للمنشورات الخاصة بالمواطنين، ووضعها في متناول مستعملها من الجمهور للاحتجاج بها مع مراعاة الطرق القانونية المشروعة⁴⁰. إلا أنه رغم الإشهار الواسع لمشاريع المخططات تظل الاستشارة التي تقدمها الجمعيات أو الأفراد بشأنها غير ملزمة للإدارة في وضعها الحالي، وإن كان قانون 10/03 يولي أهمية بالغة للمشاركة، ويخوّل للجمعيات المعنية حق الادعاء أمام القضاء لحمل الإدارة على احترام استشارتها، خاصة إذا جاء تصرف الإدارة مخالفا لقواعد حماية البيئة.

خاتمة

نخلص إلى القول بأنّ المشرع حاول إدماج الاعتبارات البيئية ضمن أدوات التهيئة والتعمير، للتوفيق بين تنظيم حركة العمران والحفاظ على مقتضيات حماية البيئة خاصة في إطار توجيهه الجديد نحو فكرة التنمية المستدامة، من أجل ضمان حقوق الأجيال المستقبلية في التمتع بالموارد الطبيعية وعدم استنزافها أمام شراهة الحركة العمرانية. إذ يتجلى إهتمامه بحماية البيئة من خلال استقراء شامل لأهداف ومحتويات هذه الأدوات وإجراءات إعدادها، وسعيها إلى وضع قواعد تتعلق بتخصيص الأراضي وضبط التوسع العمراني بما يحافظ على البيئة من التدهور والتلوث، ويحافظ على خصوصية المناطق الهشة إيكولوجيا كالساحل والغابات والأراضي الفلاحية الخصبة، وكذا المواقع التاريخية والثقافية من خلال وجوب استشارة الهيئات المكلفة بالبيئة، وإشراك كل من المواطن والجمعيات البيئية في إعدادها.

رغم ذلك تبقى الجهود المبذولة في هذا المجال ضئيلة، مقارنة بالواقع العمراني والبيئي الخطير الذي تعرفه جّل المدن، حيث نشهد انتشارا رهيبا للبناء الفوضوي وتراجعا كبيرا لمساحة الأراضي الفلاحية وتآكل المساحات الخضراء وانتشار للتلوث البيئي بمختلف أشكاله، حتى في المناطق الحساسة من الإقليم مما يعكس تضاهل فعالية أدوات التخطيط العمراني ومحدوديتها، وعدم قدرتها على التكفل الفعلي بمسألة حماية البيئة، نظرا لافتقارها لعنصر الإلزام في التكفل بالجانب البيئي وغياب معطيات دقيقة وقاعدة معلومات صلبة حول

حقيقة الوضعية البيئية لمعظم البلديات، فضلا عن عدم احترام التوجيهات التي جاءت بها هذه الأدوات بخصوص حماية البيئة.

الهوامش:

- ¹ قانون 90-29 المؤرخ في 01/12/1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم بموجب القانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004، الجريدة الرسمية، العدد 51.
- ² قانون 03-10 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج العدد 43.
- ³ راجع في ذلك: المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، الجريدة الرسمية، العدد 26.
- ⁴ انظر، المرسوم التنفيذي رقم 05-317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 91/177، الجريدة الرسمية، العدد 62.
- ⁵ Adja(Djilali),Drobenko(Bernard):"Droit de l'urbanisme les conditions de l'occupation du sol et de l'espace, l'aménagement-le contrôle- le financement- le contentieux",Berti éditions, Alger,2007,p137.
- ⁶ حسب نص المادة 07 من قانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة المخطط الوطني للتهيئة: يترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والمخطط الجهوي للتهيئة:يحدد بالتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم التوجيهات والترتيبات الخاصة بكل برنامج جهة أما مخطط تهيئة الولاية فيوضح ويثمن بالتوافق مع المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم المعني بالترتيبات الخاصة بكل إقليم ولاية .
- ⁷ Cf. Jacquot (Henri) et Priet (F):"Droit de l'urbanisme",3 ème édition Dalloz, année1998,p131.
- ⁸ انظر، المادة 16 من قانون 90-29 المعدل والمتمم.
- ⁹ تكواشت(كمال):"الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي في الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2008، ص 81.
- ¹⁰ انظر، المادة 20 و 21 من قانون 90-25 المؤرخ في 18/11/1990 المتضمن التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية، العدد 49 ورد فيها تعريف الأرض العامرة والأرض القابلة للتعمير وكذا المواد من 20 إلى 23 من قانون 90-29.
- ¹¹ Cf.Manuel:"Les instruments et les actes d'aménagement et d'urbanisme en Algérie",synthèses des textes en vigueur, wilaya d'Alger, Agence URBANIS, Juin,2002,pp4-5.
- ¹² تيجاني (بشير):"التحضر والتهيئة العمرانية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 66.
- ¹³ Cf. Saidouni (Maouia):"Eléments d'introduction à l'urbanisme, histoire, méthodologie, réglementation",Casbah éditions, Alger, 2000. , p155.
- ¹⁴ انظر، المواد من 31 إلى 38 من قانون 90-29 المعدل والمتمم.
- ¹⁵ راجع في ذلك المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، الجريدة الرسمية، العدد 28.
- ¹⁶ راجع المرسوم التنفيذي رقم 05-318 المؤرخ في 10/09/2005 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 91-178 الجريدة الرسمية، العدد 62.
- ¹⁷ انظر، المادة 31 من قانون 90-29 المعدل والمتمم.
- ¹⁸ شامة (سماعين):"الأدوات القانونية للسياسة العقارية في الجزائر منذ سنة 1990"، رسالة ماجستير في العقود والمسؤولية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة الجزائر، 1999، ص 122.
- ¹⁹ انظر، المادة 31 من القانون 90-29 المعدل والمتمم.
- ²⁰ انظر، المادة 04 من القانون رقم 04-05

- ²¹ انظر، المواد من 08 إلى 10 من المرسوم التنفيذي رقم 91-175 المؤرخ في 28/05/1991 الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، العدد 26.
- ²² انظر المادة 2/2 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18/05/1994 يتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري، ج، ر العدد 32 المعدل والمتمم .
- ²³ بوسماحة (الشيخ) : "البيئة والترقية العقارية" ، الملتقى الوطني حول الترقية العقارية في الجزائر: الواقع والأفاق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، فيفري، 2007، ص195.
- ²⁴ طارق (محمد): "البيئة ومحاور تدهورها"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2000، ص18.
- ²⁵ طيار(طه): "التقييم البيئي الاستراتيجي خطوة حاسمة نحو التنمية المستدامة" ، مجلة إدارة، المجلد 18 العدد 1-2008 عدد 35 ص 55 و59.
- ²⁶ بودريووة (عبد الكريم): "الاعتبارات البيئية في مخططات التعمير المحلية" ، مجلة الحقوق والحريات الصادرة عن جامعة بسكرة عدد تجريبي، ص5.
- ²⁷ انظر، المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المعدل والمتمم والمادة 9 من المرسوم التنفيذي 91-178 المعدل والمتمم.
- ²⁸ انظر، المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 91/177 والمادة 68 من قانون 90-25 التي تنص على ما يأتي:"تخضع أدوات التهيئة والتعمير لأوسع إشهار وتوضع دائما في متناول المستعملين من الجمهور.
- ²⁹ انظر، المادة 15 من قانون 90-29 وكذا المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المعدل والمتمم .
- ³⁰ انظر، المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 05-317 وكذا نفس المادة من المرسوم التنفيذي رقم 05-318.
- ³¹ لعروق (محمد الهادي): "التهيئة والتعمير في صلاحيات الجماعات المحلية"، مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية 9-10، جانفي 2008 ص 34 .
- ³² Lerond (Michel) : "l'évaluation environnementale stratégique et la participation du public", la revue liaison énergie francophonie publiée par (IEPF) institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie , n 91, 1 er trimestre 2012.pp86, 89.
- ³³ Osskine (Abdelhafid) : "la transparence administrative", édition DAR ELGHARB, 2002 p195.
- ³⁴ (Philippe)Zavoli : "la démocratie administrative existe-t-elle ?" plaidoyer pour une refonte de l'enquête publique et du référendum local R.D.P. N5 , 2000 , p1498, p1500.
- ³⁵ يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بعرض المشروع للتحقيق العمومي خلال 60 يوما فيما يخص مخطط شغل الأراضي وفقا لما ورد في المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178 .
- ³⁶ انظر، المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المعدل والمتمم.
- ³⁷ انظر المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المعدل والمتمم.
- ³⁸ انظر المادة 13 من المرسوم التنفيذي 91-177 المعدل والمتمم.
- ³⁹ وناس (يحي) : "حق جمعيات حماية البيئة في الإعلام والاطلاع في المواد البيئية"، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد الرابع مارس 2004، ص 14-32.
- ⁴⁰ انظر، المادة 5 من المرسوم التنفيذي 91-178 المعدل والمتمم.